

المواطنون الذين يكونون في الغالب ضحايا السياسات الاقتصادية غير العادلة، ولكن أيضاً من خلال إبراز أهمية الاجتماعي في حماية الاستقرار السياسي وتعديل النظام الديمقراطي، حتى لا يتعرض للكسر والتفكك من داخله. وبالتالي كلما اتسعت رقعة النمو الاقتصادي، أصبح من الواجب تطوير فلسفة وأدوات الحماية الاجتماعية، حتى يتمكن النظام من إصلاح نفسه بنفسه. وإذا كان هذا الأمر مهماً في المجتمعات الليبرالية التي ترسخت لديها آليات اتخاذ القرارات ورسم السياسات بطريقة تشاركية، فإن البعد الاجتماعي يصبح أكثر أهمية في المجتمعات العربية التي تحاول أن تتجاوز دائرة الاستبداد السياسي الذي يترجم في حد ذاته استبداداً اجتماعياً وثقافياً.

في هذا السياق أصبحت المفاهيم الحديثة للحماية الاجتماعية تشدد على أهمية تدخل ما أصبح يعرف بالدولة الاجتماعية، وهي الدولة التي بات من مهامها الرئيسية، التقليل من التداعيات السلبية للعملية الاقتصادية، وتحرير الاجتماعي من المفهوم التقليدي القائم على العمل الخيري، وتحويله إلى حق أساسي. كذلك إخراجها من دائرة الاختيار الفردي التطوعي، إلى مستوى العمل المؤسسي، والمحكوم بتعهدات الدولة وحمايته بالتشريعات الوطنية والدولية. فكيف تبدو الصورة في العالم العربي؟

### غموض المفهوم

لاحظت التقارير الوطنية أن معظم الحكومات العربية ليس لديها مفهوم شامل للحماية الاجتماعية. والكثير منها لا يميز بين الحماية الاجتماعية وبين الضمان الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، ورد في التقرير الوطني الخاص بالبحرين، أنه «يوجد خلط بين الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي». وفي الجزائر لوحظ أيضاً «عدم التمييز بين نشاطات مؤسسات التأمين الاجتماعي بمفهومها المحدود، وبين نشاطات الحماية الاجتماعية للدولة». أما في لبنان فإن الحماية الاجتماعية تسوّق باعتبارها «خدمة ورعاية خيرية وليس مبدأً حقوقيًا، وهو ما يقتضي إعادة تعريف المفاهيم». كما

تواصل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية إصدار سلسلة تقاريرها حول رصد واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية. تناول تقرير الرائد الأول مسألة الحق في التعليم والحق في العمل، في حين يتناول هذا التقرير الثاني أوضاع الحق في الحماية الاجتماعية. ويتضمن هذا المسح أبرز الأفكار والمعطيات والمؤشرات والبدايل التي وردت في مجمل التقارير الوطنية التي تم إعدادها حول مسألة الحماية الاجتماعية من قبل الباحثين بالتشاور والتفاعل مع منظمات المجتمع المدني.

### منهجية العمل: الخارطة قبل الطريق

اشتغل الباحثون الذين أنجزوا التقارير الوطنية وفق منهجية موحدة تم إعدادها بالتعاون معهم، وبمشاركة ممثلين عن عينات من منظمات المجتمعات المدني المحلية. فبعد ضبط الإشكالية المركزية للتقرير، والتي تمثلت في تعريف الحماية الاجتماعية، تم التوافق على المحاور الأساسية، وللحدّ من احتمال الخروج عن الموضوع الرئيسي، أُعدت قائمة من الأسئلة التي وجهت إلى الباحثين لمساعدتهم على إنجاز الأوراق البحثية. كما صيغت أوراق حددت المفاهيم وكيفية معالجة الإشكالية، مع رصد التطورات التي حصلت داخل المنظومة الدولية بالنسبة لمفهوم الحماية الاجتماعية وآلياتها وشروط تجسيدها على أرض الواقع. وقد نُظّم اجتماعان في بيروت مع الباحثين، وقمت الاستعانة بخبرات دولية من أجل تعميق الرؤية، والتوصل إلى مقارنة مشتركة بين الجميع.

### الحماية الاجتماعية هي ضمانة الاستقرار السياسي

قبل الشروع في استعراض النتائج التي أسفرت عن هذه الجهود الجماعية، يجدر التأكيد أن المسألة الاجتماعية تعتبر المؤشر الرئيسي لمدى قدرة الأنظمة الحاكمة على تأمين الحد الأدنى من الاستقرار السياسي. وهو ما أدركته المجتمعات الديمقراطية. إذ «يسمح الاجتماعي بإصلاح الاقتصاد والحد من التهديدات التي يمكن أن تتعرض لها الديمقراطية بسبب الاشتباكات والمواجهات التي تنشأ في صلب المجتمع الصناعي». ويندرج هذا القول في سياق تأكيد أهمية البعد الاجتماعي، ليس فقط في مجال حماية حقوق

لا يزال النقاش مستمراً في موريتانيا «حول مفهوم ونطاق الحماية الاجتماعية وتحديد الجهات القائمة عليها». قد يرد مصطلح العدالة الاجتماعية في هذا الدستور أو ذاك، لكن ذلك يغيب أو يصبح ضعيفاً عند الانتقال إلى مستوى وضع السياسات.

من هنا استند التقرير الثاني للمرصد على تخصيص ورقة بحثية مستقلة قام بها الخبير الدولي د. عزام محجوب بالتعاون مع الباحث محمد منذر البلغيث، تضمنت استعراضاً لتطور المفهوم، وصولاً إلى وضع تعريف دقيق للحماية الاجتماعية، ورصد النقاش الدائر على الصعيد الدولي حول توسيع الرؤية وتدقيق المعنى ليشمل مختلف الحقوق والجوانب التي تم التوصل إليها في المراجعيات العالمية.

وعمد الدكتور محجوب، في تقرير أعد خصيصاً لذلك، إلى الاضاعة على المؤشرات المعتمدة دولياً لقياس الحماية الاجتماعية، مستنداً إلى خبرات المؤسسات الدولية، لكي يخلص إلى قاعدة معلومات تصلح لدراسة مقارنة عن التقدم المحرز في مجال تطبيق سياسات الحماية الاجتماعية. إن تقارير مقارنة التقدم، تشكل أداة هامة من أدوات المساءلة التي تلجأ إليها منظمات المجتمع المدني لتصويب المسارات على المستوى الوطني.

### البحث المتواصل عن شرعية الدولة

بما أن السياسي مرتبط بالاجتماعي، فقد استندت كل التقارير إلى مداخل سياسية رسمت ملامح الأوضاع السائدة، وأدخلت الحديث عن الحماية الاجتماعية ضمن السياق العام المحلي.

ويلاحظ أن الدولة في العالم العربي لا تزال تواجه معضلة الشرعية، وهي بسبب ذلك تكون في بعض الأحيان مهددة في وجودها، وخاضعة في الغالب لمراكز القوى وليس للمؤسسات، وهذا ما جعلها رهينة للفئات الأكثر نفوذاً وقوة، والأقدر على احتكار السلطة ومصادرة صناعة السياسات، وصاحبة الثروة المنفلتة من ضوابط القانون وقيم العدالة الاجتماعية. وهذا ما تم إثباته في التقرير الأول لراصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية الذي أصدرته الشبكة عام 2012، والذي تم فيه تشریح طبيعة الدولة في العالم العربي، فبدت أقرب إلى الدولة الغنائية منها إلى دولة المؤسسات والمواطنة وإعلاء القانون (ورقة الاستاذ أديب نعمة؛ «الشعب يريد إسقاط النظام»).

أما في هذا التقرير الثاني للراصد، فقد تم التركيز على الحق في الحماية الاجتماعية التي بمقتضاها يشعر المواطن بالأمان على نفسه وأفراد أسرته. وفي السياق ذاته نكتشف أيضاً أن الجزء الأكبر من الخلل يرتبط بطبيعة الدولة. فالعالم العربي لا يزال بعيداً عن مفهوم الدولة الاجتماعية التي تركز على رؤية تشاركية

في الاستفادة من الثروة الوطنية ومن فوائدها. هذه الدولة التي تستمد جزءاً هاماً من فلسفتها ومشروعيتها من منظومة المرجعية الدولية لحقوق الإنسان، والتي شهدت خلال السنوات العشرين الماضية تطورات نوعية في اتجاه ترسيخ المقاربة الحقوقية الشاملة.

ومن جهة أخرى، ونظراً لتداخل السياسي بالاجتماعي، فإن الدولة الغنائية تواجه مشكلات عديدة ومعقدة في العالم العربي، ويبدو أنها قد استنفدت أغراضها، وأصبحت تواجه صعوبات بنيوية حقيقية بسبب توالي أزماتها الداخلية، وأيضاً بحكم ارتفاع نسق الاحتجاجات الشعبية ضد عنجهيتها وجشعها، ما أدخلها في سلسلة من الاضطرابات الهيكلية التي دفعها إلى رفع وتيرة القمع من جهة، واضطرارها إلى التراجع والضعف والتفكك من جهة أخرى، وأحياناً التظاهر بالانسحاب من المعركة، ولو تكتيكياً بحثاً عن أدوات جديدة لإعادة الهيمنة وحماية مصالح الفئة الحاكمة والمحسوبين عليها.

### الدوائر الثلاث الكبرى للمنطقة

بالرجوع إلى التقارير الوطنية، وعند النظر في الأوضاع الاجتماعية للسكان خلال هذه المرحلة، يمكن تقسيم العالم العربي إلى ثلاث دوائر كبرى.

- دائرة الدول التي حققت تقدماً تشريعياً ومؤسسياً في تنظيم الخدمات الاجتماعية من حيث تقنينها واعتبارها حقاً من حقوق المواطن، ووضعت لها آليات إدارية ومالية للتمتع بها، وضبطت قائمات المستفيدين منها، وأثبتت حرصها على توسيع قاعدتهم من خلال بيانات شبه مدققة لمختلف الشرائح والفئات الاجتماعية والمهنة المستهدفة. ومن بين هذه الدول، على سبيل المثال، تونس التي انطلق فيها وضع سياسات الحماية الاجتماعية منذ تأسيس دولة الاستقلال. والمغرب الذي شهد تطوراً ملحوظاً في منظومته الاجتماعية منذ وقت مبكر. والجزائر التي أنشأت الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عام 1962. والعراق الذي كان يتمتع بمنظومة اجتماعية متوازنة ومستقرة قبل التدخل الأمريكي.

- ثانياً دائرة الدول التي مرت بحراك اجتماعي تحول إلى انتفاضات واسعة وُصفت بالثورات. هذه الدول تمر حالياً بظروف صعبة نتيجة الاهتزازات التي أصابت مؤسساتها السياسية والإدارية، وتراجعت بسبب ذلك اقتصادياتها نظراً لصعوبة المراحل الانتقالية التي تمر بها. وهي إذ تتفاوت في درجة مناعتها وقدرتها على تأمين التماسك الداخلي وتوفير الحد الأدنى من الخدمة لمستحقيها، إلا أن أوضاع هذه الدول تتفاوت من حيث السوء بين بلد وآخر. فالحالة التونسية أفضل من الحالة المصرية، وكلاهما أقل سوءاً مما يجري في اليمن، وخاصة في ليبيا. فالمنخات

في هذه البلدان لم تعد الدولة وحدها محل تفكك وانهيار، بل إن المجتمعات أصبحت مهددة أيضاً في وجودها بعد أن تراجعت الروابط الأساسية التي توثق صلتها بدولها وأيضاً بمكوناتها الجغرافية والعرقية والطائفية.

### الحاجة ملحة لدور الدولة

يلاحظ من خلال التقارير الوطنية المصاحبة، أن جميعها تقريباً قد اتفقت على أهمية دور الدولة رغم تراجع وظيفتها الاجتماعية. فبعد الاستقلال ولدت دولة تتبنى مفهوم الرعاية، وتلقي على نفسها مسؤولية تأمين جميع حاجيات مواطنيها. ولا تزال بعض الدول العربية تشكل مركز ثقل في إدارة العملية التنموية. فعلى سبيل المثال «تلعب الدولة في البحرين دوراً محورياً في العملية التنموية». «كما أنها لا تزال محافظة على مكانة أساسية للقطاع العام». وكذلك الشأن بالنسبة للجزائر حيث «تهيمن الدولة على قطاع الحماية الاجتماعية» وهو ما جعل الباحث يؤكد أنه «لا يمكن الحديث عن تأثير كبير لمنظومة الحماية الاجتماعية العمومية بالتوجه الليبرالي للسياسة الاقتصادية».

لكن مع هذه الاستثناءات، فإن الخط العام، يتجه في العالم العربي تدريجياً ولكن في خط تصاعدي نحو التراجع عن دور الدولة، بعد سلسلة من الأزمات السياسية والاقتصادية التي دفعتها نحو التخلي عن التزاماتها السابقة.

هذا التخلي نتج من عدة عوامل من بينها تبني سياسات اقتصادية خاطئة أفضت إلى عدة أزمات، أو بسبب سوء التصرف والفساد والنهب. ولهذا، فإن هناك خشية من أن يترتب عن هذا التحول في طبيعة الدولة مزيد من إضعاف المجتمع والتضحية بمصالح الفئات الأكثر فقراً. وهو ما دفع إلى المطالبة باسترجاع الدولة جزءاً من وضعها السابق. ففي العراق اضطرت الدولة إلى وضع «استراتيجية التخفيف من الفقر». حتى لبنان ذي الدولة الرخوة «لا يزال مفهوم دولة الرعاية الاجتماعية جينياً، وهو ما جعل مستوى الحماية الاجتماعية للمواطنين شبه معدوم»، ومع ذلك تحاول الدولة اللبنانية أن تتدخل في الملف الاجتماعي عن طريق عدد من الوزارات مثل التعليم والعمل والصحة والشؤون الاجتماعية والدفاع. أما في اليمن فإن دور الدولة «مضطرب ومتأثر بالأحداث خاصة السياسية منها».

### الحماية الاجتماعية أولاً.. قبل الطوفان

أكدت التقارير الوطنية أن السياسات الاجتماعية ذات الطابع الحمائي قد تراجعت في معظم الدول العربية، تستوي في ذلك الدول الغنية والفقيرة. كما أن مسألة البحث عن الوسائل الكفيلة بإنقاذ الصناديق الاجتماعية من الإفلاس قد أصبحت من أولويات

السياسية المضطربة قد انعكست بشكل مباشر على سياساتها الاجتماعية، فانقل بعضها من حال الدولة التي كانت من قبل لا تحسن إدارة أوضاعها الداخلية، إلى دولة منكوبة، أصبح جزء من مواطنيها بحاجة عاجلة إلى سياسات إغاثية عاجلة إثر انخفاض مستوى الاحتياجات إلى مراحل دنيا، بعد أن أصبح الوطن مهدداً في وجوده، وأصبحت الشعوب غير قادرة على تأمين أمنها وغذائها وحماية بقائها وتعليم أطفالها وحفظ صحتهم، وذلك في ظل أنظمة ضعيفة وهشة وغير مستقرة، بعد أن كانت هذه الشعوب مكمنة الأفواه في عهد الدكتاتوريات الشرسة. وما يحدث في اليمن يعتبر نموذجاً صارخاً عن دولة في حال انهيار.

- دائرة الدول الهشة، أو تلك الفاقدة لمقومات الدولة. وتعتبر فلسطين حالة استثنائية بسبب الاحتلال الاستيطاني الذي تخضع له منذ قرار التقسيم عام 1948، والذي جعل الفلسطينيين عاجزين عن تجاوز دائرة البحث المستمر عن تحقيق الحد الأدنى من شروط البقاء. هذا عامل أساسي قد يفسر غياب صندوق للضمان الاجتماعي حتى الآن.

وهناك دول مهددة بأن تصبح فاشلة نتيجة عوامل عديدة ومتداخلة، من بينها اندلاع حروب ونزاعات داخلية منذ بداية الألفية الثالثة، وهو ما أضعف إمكانياتها الاقتصادية حتى لو كانت عالية كما هو شأن العراق. لقد أصيب العديد من هذه الدول بحالة أشبه بالعجز عن تغطية جزء هام من حاجيات مجتمعاتها أمنياً وصحياً وغذائياً، وهو ما جعلها شديدة الهشاشة، مثل سوريا واليمن وليبيا والسودان. فعلى سبيل المثال ورد في تقرير العراق «تآكل الطبقة الوسطى وانهارها بعد سنة 2003، وأصبح البلد يشهد ظواهر التهجير القسري واليتم والترمل والفساد الإداري والمالي». أما تقرير اليمن الذي يمر بمرحلة صعبة أمنياً وسياسياً مهدد بالتفكك والانقسام، فقد أشار إلى أن نصف السكان هم دون 15 سنة، وأن 48 بالمائة منهم يعيشون في الفقر، وأن 43 بالمائة مهددون في غذائهم. وقد ورد في تقرير السودان أن «التقدم الذي حدث في التنمية قد أعاقته الصراعات التي ظلت تستنزف موارد السودان المادية والبشرية، وهو ما أضعف قدرة البلد على تنفيذ إصلاحات هيكلية، خاصة بعد انفصال الجنوب، وتفشي الفقر، واندلاع الصراع في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان ودارفور». كذلك يمثل لبنان حالة مهددة باستمرار بمخاطر الانفجار السياسي والاجتماعي بحكم أنه «ضحية النزاعات والحروب الأهلية، ما ساعد على أن تكون الحقوق الاجتماعية هشة وزبائنية مع السلطات العامة». فلبنان مطالب باستمرار بأن يستعد «لاستيعاب الأزمات وتأمين الناس المتأثرين بالأزمات الطارئة مثل التدخلات الإنسانية، خاصة العناية باللاجئين والنازحين من الحروب».

المرحلة، وذلك نظراً لحجم المخاطر التي تهدد هذه الصناديق، حيث يعاني معظمها من أزمات عميقة وهيكلية، وهو ما جعل بعضها مهدداً بالانهيار الشامل أو الجزئي.

يتفاوت الوضع من بلد إلى آخر. فهناك دول تتميز باتساع رقعة المستفيدين من التغطية الاجتماعية مثل الجزائر حيث تشمل التغطية 85 بالمئة من السكان نصفهم ليسوا أجراء. كذلك الشأن في تونس حيث بلغت نسبة التغطية 81,34 بالمئة وذلك إلى حدود سنة 2011. وفي الأردن يشمل الضمان الاجتماعي 66 بالمئة من المشتغلين.

لكن في المقابل لا يتمتع بالتأمين من العاملين في القطاع العام والخاص في لبنان سوى 7,2 بالمئة فقط. كذلك فإن الخدمات الأساسية غير متاحة لجزء كبير من السكان، حيث يصل عدد غير المسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى ما بين 40 و50 بالمئة. وقد تأثرت هذه الخدمات سلباً بـ«تعمق ظاهرة الممارسات الزبائنية والطائفية والحزبية»، وأنه «لم تبن أنظمة الحماية الاجتماعية على مبدأ التضامن بل على تقسيم المواطنين». وهي الظاهرة نفسها التي تعاني منها موريتانيا، حيث «ظلت الحماية نخوية، ومتأثرة بالترابعية الطبقية.. ومن ذلك إقصاء المعوقين والأرقاء السابقين».

حتى الدول التي شملها ما يسمى بالربيع العربي، تجد نفسها غير قادرة حالياً على تصحيح المسار والوفاء بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية لمواطنيها، بما في ذلك إخراج صناديقها الاجتماعية من دائرة المخاطر والعواصف، رغم تمسك القوى السياسية الجديدة الحاكمة والمعارضة في بعض هذه الدول بشعارات العدالة الاجتماعية. ففي تونس «يعتبر العجز المالي من أبرز المشاكل التي تواجه الضمان الاجتماعي. فالصناديق الثلاثة للضمان تعيش عجزاً متزايداً، وعلى سبيل المثال يعاني صندوق الضمان الاجتماعي عجزاً في حدود 70 مليون دينار، في حين يشهد صندوق التأمين على المرض عجزاً يقدر بـ50 مليون دينار، وهو ما أكد وجود «نقص الموارد وغياب استراتيجية واضحة للدولة في هذا المجال».

أما ليبيا التي لم يشملها هذا التقرير، نظراً للأوضاع الصعبة التي تمر بها البلاد، فقد انهارت معظم آليات الدولة فيها. وفي مصر «لا تمتلك الدولة سياسات حماية اجتماعية تحقق العدالة الاجتماعية وتحمي من الفقر، بل على العكس، لا تمكن هذه النظم المعتمدة الفقراء من التصدي للأخطار الناتجة عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تطبقها الدولة التي تقربها من أبواب الإفلاس، وهو ما أثر بشكل ملحوظ على مستوى الخدمات الصحية بالخصوص، وأحدث تراجعاً يزداد خطورة، خاصة على المتقاعدين من ذوي الدخول الضعيفة، بالنظر إلى حجم ما يحصلون عليه

من نسبة التقاعد مقارنة بنسب ارتفاع الأسعار وأحجام التضخم وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين في معظم الدول العربية. إن أزمة الحماية الاجتماعية عموماً، وصناديق الضمان الاجتماعي خصوصاً، هي في العمق أزمة مالية مرشحة لمزيد من التفاقم والتعقيد في غياب حلول جذرية وسريعة.

### المسافة شاسعة بين التشريعين المحلي والدولي

حصلت تطورات هامة على الصعيد الدولي في مجال القوانين الداعمة لحق المواطن في الحماية الاجتماعية، لكن عموم هذه التشريعات في العالم العربي وإن شهدت بعض مظاهر التحسن، إلا أنها لم ترتق إلى مستوى المنظومة الدولية التي تبقى هي المرجعية التي يقاس في ضوءها أي تقدم، كما أن هذه التشريعات لم تواكب الإضافات النوعية التي أدخلت على مفهوم الحماية، ووسعت من دائرة الحقوق التي يجب أن يتمتع بها كل إنسان لضمان كرامته وكرامة أفراد أسرته.

وقّعت البحرين على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وفي العراق تم إدراج هذا الحق في نص الدستور، وتم إصدار أكثر من عشرة قوانين داعمة للحماية الاجتماعية. وحصل تقدم في الأردن من حيث المصادقة على عدد من الاتفاقيات الدولية إلى جانب تسجيل تحسن في التشريعات المحلية، لكن الدستور الأردني قد خلا من حق الصحة والسكن. أما لبنان فقد صادق على ما يزيد عن 50 وثيقة لمنظمة العمل الدولية. وفي موريتانيا تحظى الحماية الاجتماعية بأهمية بالغة في الدستور والقوانين، لكن الجانب التطبيقي لذلك لا يزال يعاني نقصاً واضحاً. وبالنسبة لتونس فقد سجلت مواكبة للتشريعات الدولية «إلا أنها لم تصادق على الاتفاقية 102 لسنة 1952 لمنظمة العمل الدولية»، في حين يتجه المغرب حالياً نحو التوقيع على هذه الاتفاقية الخاصة بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي. وقد أكد الدستور اليمني والقوانين على ان «الدولة تكفل توفير الحماية الاجتماعية لكل مواطن»، لكن عملياً، لا تتجاوز الميزانية المخصصة لذلك 0,6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

هكذا يتبين أن هناك فجوة لا تزال قائمة، وأحياناً عميقة بين التشريعات الوطنية والمنظومة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. كما أن تطور القوانين لا يعني بالضرورة الالتزام بتنفيذها وتحويلها إلى سياسات على أرض الواقع.

### التجزئة الهيكلية لا تزال سيدة الموقف

تشكو عموم الهياكل الإدارية والمؤسسية الخاصة بالضمان الاجتماعي من التشتت والتجزئة وتباين الامتيازات والخدمات بين الشرائح المستفيدة، وهو ما عمق الفوارق بين المواطنين

بشكل واسع أحياناً. ولهذا تقاربت مطالب الباحثين ومنظمات المجتمع المدني في هذه المسألة بالذات، حيث تمت الدعوة إلى إصلاحات ذات طابع هيكلي تقتضي توحيد الصناديق الخاصة بالضمان الاجتماعي، مع توحيد التشريعات، وتطوير الجوانب الإدارية للتخلص من البيروقراطية التي تضيق الحقوق وترهق المستحقين، وبالتالي تقريب الخدمة من المسفيدين والعمل على تحسينها وتطويرها وفق الاحتياجات وبناء على ما تفرضه المقاربة الحقوقية التي لا تميز بين شرائح المجتمع الواحد.

### الاقتصاد الموازي لا يعترف بالحقوق الاجتماعية

تشارك معظم الدول العربية، التي تمت دراستها في هذا التقرير، في اتساع دائرة الاقتصاد الموازي فيها على حساب الاقتصاد المنظم والمهيكل. وقد أصبحت هذه الظاهرة تشكل تهديداً على أكثر من صعيد، خاصة وأنها تقترن عضويًا باتساع ظاهرة التهريب التي بدورها توجه ضربات موجعة للصناعات الوطنية، ومن جهة أخرى تمثل معضلة خطيرة لأنظمة هذه الدول الضريبية .

كما لوحظ أن الاقتصاد الموازي الذي يتسع يوماً فيوماً، أصبح يضم عدداً واسعاً من العمال والموظفين. ففي العراق يوجد مليون عامل يشتغلون في القطاع غير المنظم. أما في الأردن فالنسبة تبلغ 44 بالمائة من العمالة، غالبيتهم لا يتمتعون بأي شكل من أشكال الحماية. حتى في تونس التي وصلت فيها نسبة التغطية الاجتماعية أكثر من ثمانين بالمائة، «إلا أن التغطية الحقيقية لا تتجاوز خمسين بالمائة بسبب محدودي الدخل، وأيضاً بسبب الاقتصاد غير الرسمي الذي تفاقم وضعه بعد الثورة». أما في اليمن، فإن ما يسمونه بالقطاع الهش، فيشمل 79 بالمائة من إجمالي القوى العاملة، في بلد تقدر فيه نسبة البطالة بـ9.52 بالمائة.

هذا التضخم في حجم الاقتصاد الموازي عزز من هشاشة أوضاع الملايين من المواطنين العرب الذين يجدون أنفسهم لا يتمتعون بأي نوع من الخدمات الاجتماعية، نظراً لوجودهم خارج دائرة المنظومات المعمول بها في هذا المجال، ولعدم وجود صناديق توفر لهم ولأفراد أسرهم الحد الأدنى من الخدمات الضرورية. وهو ما يحولهم إلى عبء على مجتمعاتهم في حالات المرض أو العجز أو حوادث الشغل.

### القطاع الخاص والمسؤولية الاجتماعية

التقى عديد التقارير حول الأهمية المتزايدة للقطاع الخاص في المجتمعات العربية. هذا القطاع الذي أصبح يدير القسم الأكبر والأوسع من الشأن الاقتصادي، والذي يوفر حالياً النسب الرئيسية

من مواطن الشغل، ويتم الرهان عليه في كل الدول العربية لكي يكون القاطرة التي تقود الاقتصاديات المحلية نحو التقدم والازدهار، ولكي يكون المحرك الأساسي للتنمية، لكن، وفي المقابل، تُتهم أجزاءً رئيسية منه بالتهرب من تحمل المسؤولية الاجتماعية، ما ينطبق على الكثير من الشركات الخاصة، وهو ما جعل جزءاً واسعاً من العاملين بالقطاع الخاص يعيشون خارج دورة الحماية الاجتماعية، أو يقعون عرضة للهشاشة وعدم الاستقرار.

تختلف علاقة القطاع الخاص بالمساءلة الاجتماعية من بلد إلى آخر. فقد لاحظ تقرير الجزائر أن صعوبة الرقابة على القطاع الخاص كشفت عن ظاهرة التهرب من تأمين الأجراء، ورأى التقرير في ذلك ضرباً لمبدأ التضامن بسبب مساهمته الضعيفة والمضطربة في عملية التأمين الاجتماعي. الوضع مختلف في لبنان حيث إن القطاع الخاص هو الذي يغطي النسبة الأعلى من الإنفاق الاجتماعي، في حين أن مساهمة الدولة لا تتجاوز نسبة 6 بالمائة. وفي فلسطين تم رصد حالة شبيهة، حيث ورد أن «المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص أصبحت ملحوظة». أما تقرير مصر فقد أكد من جهته وجود «ظاهرة ضغط أصحاب المؤسسات الخاصة على العمال للتأمين بالحد الأدنى، إلى جانب التهرب الضريبي». لكن في المقابل تم تسجيل مشاركة العديد من رجال الأعمال في تنفيذ برامج تنموية وخدمية ضمن حملة «المسؤولية الاجتماعية للشركات».

وبناء عليه، هناك حاجة ملحة لتصميم واعتماد سياسة اجتماعية تضمينية تشجع القطاع الخاص على القيام بدوره في عمليات بناء أنظمة للتأمين الاجتماعي تكون مرنة ولكنها ملتزمة بمبادئ حقوق الإنسان وبالعدالة الاجتماعية. صحيح أن القطاع الخاص يواجه مشكلات عويصة، ولكن معالجتها يجب أن تتم في إطار رؤية شاملة تأخذ في الاعتبار حقوق العمال والموظفين والاستدامة البيئية ولا تضحى بها.

### شبكات الأمان رافد مساعد وليست بديلاً من الدولة

تمثل شبكات الأمان الاجتماعي ركيزة أساسية في عديد المجتمعات العربية التي تمت دراستها، والبحرين تشكل مثلاً على ذلك، حيث تكاد السياسة الاجتماعية تستند إلى هذه الشبكات، لكن هذه الأخيرة تخضع من الجانب التنظيمي إلى وزارة الشؤون الاجتماعية. ولهذا السبب فإن المسؤولين عنها يتم تعيينهم وليس انتخابهم. كما أن هذه الشبكات تساهم في البحرين بالتخفيف من وطأة الصعوبات الاجتماعية التي تمر بها شرائح واسعة من المجتمع، لكنها متهمه بتكريس التقسيم المذهبي والطائفي.

مئة في المئة. في كل الأحوال أصبحت أغلب الحكومات تتحرك بين فكي كماشة، من جهة العجز عن مواصلة تقديم الدعم، ومن جهة أخرى الخوف من تصاعد الحراك الاجتماعي الاحتجاجي.

### مؤسسات التمويل الدولية.. المطلوب تعميق المراجعات

تعتبر مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمعونات الأمريكية من أكثر الجهات ذات التأثير المباشر على الأوضاع الداخلية للمجتمعات العربية. كما أن هذه المؤسسات الدولية تسهم بشكل واضح في دعم الحكومات، وفي أحيان كثيرة تقدم مساعدات مباشرة للمستفيدين من منظمات ومواطنين. ففي العراق هناك تعاون وثيق بين الحكومة والبنك الدولي من أجل دعم «استراتيجية التخفيف من الفقر خلال الفترة الفاصلة بين 2010 و 2014، خاصة في المحافظات الأكثر فقراً.

هذه المؤسسات الدولية لا تبادر إلى التدخل لتوجيه السياسات الاقتصادية، ولكن عند اللجوء إليها في الأزمات تصبح قادرة على تعديل هذه السياسات وفق توجهات ليبرالية أو نيوليبرالية، فتقدم في الكثير من الأحيان الجدوى الاقتصادية على حساب الحقوق الاجتماعية.

ففي البحرين ورد في التقرير أن «نصائح البنك الدولي كانت على حساب البعد الاجتماعي وبهدف السيطرة على الكلفة المالية للدعم». كذلك الحال بالنسبة للأردن التي لجأت إلى «تطبيق سياسات اقتصادية تقشفية وفق شروط البنك الدولي ضمن اتفاقية الاستعداد الائتماني بدءاً من سنة 2012، وكان لها تأثيرات سلبية على برامج الحماية الاجتماعية، خاصة على التعليم والصحة والعمل».

في موريتانيا أيضاً، أدى رفع الدعم تدريجياً عن الأرز والقمح والسكر والشاي إلى انعكاسات سلبية أشار إليها التقرير، وكان من نتائج ذلك أيضاً تراجع الصناعات الوطنية بسبب رفع الحماية وفق نصائح البنك الدولي. وفي السودان أدى رفع الدعم عن المحروقات إلى اندلاع حراك اجتماعي أسفر عن سقوط ضحايا خلال سنة 2012، بسبب تنفيذ توصيات البنك الدولي القائمة على تقليص دور الدولة في الخدمات واللجوء إلى الخصخصة. أما في مصر فأصبحت الهيئات الدولية، ومنها البنك الدولي، تتدخل في رسم السياسات الصحية. لكن هذا التدخل يلقي معارضة من منظمات المجتمع المدني التي ترفض القروض المشروطة للبنك.

تكمن المشكلة الرئيسية في سياسات البنك الدولي والمؤسسات الشبيهة له في نزوعها الغالب نحو التضحية بجزء من الاجتماعي

كذلك الشأن في موريتانيا، حيث تلعب شبكات الأمان الاجتماعي دوراً بارزاً، وهناك مطالبة حالياً بمأسسة الزكاة والأوقاف وما يسمى بـ «المنيحة» من أجل الزيادة في التمويل الرسمي والأهلي للدعم الاجتماعي». وفي اليمن هناك اعتماد كبير على شبكات الأمان من أجل «الحد من الآثار السلبية التي ترتبت عن رفع الدعم عن السلع الأساسية خاصة القمح والدقيق». وفي السودان تم إنشاء «ديوان الزكاة» الذي يعتبر المقدم الرئيسي للمساعدات بوسائل متعددة، منها ما هو نقدي، ومنها استرجاع مصروفات الأمن الصحي، أو كذلك إنشاء مؤسسات صحية وتعليمية.

هناك حاجة للقيام بدراسات ميدانية لمعرفة حجم شبكات الأمان الاجتماعي ودورها في الكثير من المجتمعات العربية. كما أن هناك حاجة لتفعيل دورها وتطوير أدوات عملها ومراجعة فلسفتها وأهدافها وآلياتها من أجل الانتقال بها من مستوى العمل الخيري القائم على الصدقات والإحسان إلى مستوى الوظيفة التنموية الفاعلة. وهناك تجارب ناجحة بدأت تعطي ثمارها، لكن ما ينقصها هو تعميق زاوية المقاربة الحقوقية القائمة على قيم الحق والمساواة والحرص على العدالة الاجتماعية في مفهومها الواسع والمنظم والمؤسسي. شبكات الأمان رافد مساعد لتحقيق التضامن، ولكنها ليست بديلاً من الدولة، ولا هي قطاع مواز يعمل خارج المنظومة التنموية.

### دعم السلع الضرورية وسياسات المغامرة

كان جزء من اختيارات بعض الدول العربية، بعد مرحلة التحرر الاقتصادي، تحقيق التوازن الاجتماعي عبر اللجوء إلى التدخل المباشر لدعم عدد من السلع الأساسية التي يحتاج إليها المواطنون، وبالخصوص ذوي الدخل الضعيف والمتوسط. وقد ازدادت الحاجة إلى ذلك مع الشروع في تركيز اقتصاديات السوق أو التحرر الاقتصادي. فالجزائر توسعت في ميزانية الحماية الاجتماعية بهدف تخفيف آثار الإصلاحات الاقتصادية على الطبقات الهشة. وفي العراق تم تخصيص 10 بالمائة من ميزانية الدولة لدعم برنامج الحماية الاجتماعية، خاصة أسعار المواد الغذائية والوقود، واستحدثت لذلك نظام البطاقة التموينية. وفي الأردن أدى تحرير أسعار السلع إلى ارتفاع معدلات التضخم خلال سنة 2013. أما بالنسبة إلى موريتانيا، فقد اضطرت الحكومة إلى التدخل من أجل تثبيت أسعار المواد الأساسية في محاولة لحماية الاستقرار. وفي تونس، اضطرت الحكومات المتعاقبة حتى الآن إلى زيادة حجم المساعدة الممنوحة للعائلات الفقيرة لمواجهة استفحال ظاهرة الفقر. لكن في اليمن فقد حصل رفع الدعم تدريجياً وبنسبة بلغت

## الدولة مسؤولة رغم أنفها

تلتقي التقارير المنجزة حول فكرة أساسية وجوهريّة قائمة على أن المخاطر التي تهدد أنظمة الضمان الاجتماعي في العالم العربي تستوجب العودة إلى تأكيد وإلحاح أهمية دور الدولة التنموي الذي تراجع بسبب محاولات فك الارتباط بين الدولة والتنمية. فالدولة، وإن فقدت صفة التاجر الصغير الذي يتدخل في كل زوايا التجارة، إلا أنها في مقابل ذلك تبقى الحكم الضروري لتنمية الثروات أولاً، وحمائتها من النهب ثانياً، وتوزيعها على منتجيها ثالثاً، وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي رابعاً، من خلال الاهتمام بضحايا غياب العدالة، وهم الفئات التي أقصاها نظام الإنتاج والتوزيع، وألقى بها خارج المجتمع المنظم والمتضامن.

## لا فصل بين التنمية والعدالة

إن العمل على الفصل بين التنمية والعدالة الاجتماعية أمر خطير، لما يترتب عليه من تفكيك تدريجي للوحدة الداخلية للمجتمعات، والعمل بوعي أو بغير وعي على تفكيك هذه المجتمعات إلى أن تنفجر كما حصل مع سلسلة الثورات التي أطاحت عدداً من الرؤساء العرب، والتي أدت وفي ذات السياق إلى إضعاف أسس الدولة في أكثر من بلد. فالتنمية القادرة على تحقيق الاستقرار وضمان الوحدة الوطنية والسلم الأهلي، هي تلك التي تعمل على أن يتمتع الجميع بالثروات التي ينميها الجميع من أجل تقوية الروابط بين كل أطراف عملية الإنتاج.

ورد في تقرير الجزائر أن النظام السياسي الريعي «لا يسمح ب بروز مراكز قوة سياسية ومجتمعية مستقلة قادرة على منافسته»، ما من شأنه أن يحول الحماية الاجتماعية إلى «صدقة واسعة هدفها الاستراتيجي هو تعميق تبعية المجتمع للسلطة الحاكمة». وفي المثال اللبناني تمت ملاحظة أن «تحسناً طرأ على مؤشرات النمو، لكن في المقابل حصل تراجع في المؤشرات الاجتماعية». كما لاحظ التقرير أن «مفهوم المصلحة العامة أصبح غائباً في الأيديولوجيا الجديدة لإعادة الإعمار المتناسبة مع التيار النيوليبرالي». وبناء عليه، يجب «ربط الإصلاح الاقتصادي بسياسة اجتماعية شاملة ومتكاملة مع خيارات اقتصادية مستدامة».

توجه تقرير تونس مباشرة إلى العقدة الرئيسية التي تربط بين أزمة السياسات الاجتماعية ومنوال التنمية. جاء في هذا التقرير أن «النمو الاقتصادي الليبرالي يعتبر الضمان الاجتماعي عائقاً، فالمختصون التابعون لمدرسة النيولبرالية «يعتقدون أن الضمان الاجتماعي هو سبب الأزمة الاقتصادية، لأن المساهمات تنتج منها زيادات في أعباء الأجور».

من أجل تأمين الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة. وهو ما جعل من نوائجها وتوصياتها ذات كلفة اجتماعية عالية. لأن التقشف هو المنصوح به دائماً أو غالباً في وصفات هذه المؤسسات. وذلك من خلال تقليص النفقات وإلغاء بعض الخدمات أو الحد منها كمّاً ونوعاً. إن هذه السياسات تؤدي إلى حرمان العشرات لا بل مئات الآلاف من المستفيدين من المواطنين، وغالباً ما يكون عديد الفئات مثل النساء والأطفال وذوي الحاجة الخاصة والفقراء والعمال الأجانب الأكثر عرضة لتقديم أثمان باهظة جراء تنفيذ مثل هذه التوصيات.

بدأ البنك الدولي يعدل في سياساته، وينتبه لأهمية البعد الاجتماعي لتحقيق التنمية وحماية الاستقرار السياسي، في ضوء التداعيات التي نتجت من الثورات العربية. فعلى سبيل المثال أدرك البنك الدولي أهمية البعد الاجتماعي في حالة تونس، ولهذا عدل من مقترحاته إلى حد دعوة التونسيين إلى «إعادة التفكير في منوال التنمية المعتمد». وأصبح أكثر ميلاً إلى حدّ ما، نحو العمل على إرساء حماية اجتماعية عوضاً من تمويل مشاريع وبرامج اجتماعية، وهذه اعتبرت خطوة مهمة، ولكنها تحتاج إلى مزيد من الجرأة والعمل على مراجعة نظرة البنك لمنوال التنمية ومؤشراتها، وكيفية قياسها.

في ضوء هذه النتائج المشتركة بين التقارير الوطنية التي أنجزت خلال عشرة أشهر متتالية، تبرز جملة من الاحتياجات المحلية والإقليمية، من بينها:

## منوال التنمية في حاجة إلى بديل

يتضح من خلال هذه التقارير وجود علاقة جدلية بين اختلال أنظمة الحماية الاجتماعية بالعالم العربي، وبين أزمة النمط أو منوال التنمية السائد منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي. فهذا النمط يركز على قياس نسب الدخل لتقييم حجم النمو الاقتصادي المحقق وهو يعاني من إختلالات عديدة وجوهريّة، وهو ما يجعل منه عاملاً أساسياً في توسيع دائرة الفجوة بين سكان المجتمع الواحد، ويؤدي إلى المزيد من المركزية، ما يعمق المسافة بين السواحل والداخل، ويولد الفقر بنسق تصاعدي، وفي المقابل يُضعف قيم العمل والتضامن والتآزر بين المواطنين، ويجعل من الفساد والربح السريع والرفاهية الزائفة قيماً مهيمنة في مجتمعات ضعيفة واقتصاديات هشة. فأزمة المنظومة التضامنية في العالم العربي تقود آلياً إلى التفكير بعمق وجدية في تفكيك منوال التنمية والبحث عن تعديله أو تغييره وفق تصور تنموي جديد.

أكدت التقارير الوطنية أن مراجعة الأنظمة الضريبية في العالم العربي، يمكن أن تسهم بفعالية في التخفيف من حدة تراجع مستويات الحماية الاجتماعية.

العلاقة عضوية بين الحماية الاجتماعية وبين الأنظمة الضريبية. ففي الأردن أدى تراجع إيرادات الضريبة المباشرة، مع تضخم الضريبة غير المباشرة، إلى انتشار ظاهرة التهرب الضريبي، وإلى تطبيق سياسات اقتصادية غير اجتماعية.

ليس هذان سوى مثالين فقط، بناء عليه هناك توجه في عديد الدول العربية نحو التركيز على مسألة الإصلاح الجبائي كإحدى الوسائل الضرورية لإنقاذ الصناديق الاجتماعية من الإفلاس. ففي موريتانيا يجري نقاش حول امكانية فرض ضريبة مخصصة لدعم الحماية الاجتماعية، بالرغم من أن الوعي بالشأن الضريبي لا يزال محدوداً جداً كما ورد في التقرير. وفي فلسطين تأكيد أن التهرب القانوني من الضرائب يعتبر المسؤول عن عجز الميزانية بنسبة النصف سنوياً. أما في مصر فهناك تأكيد أن النظام الضريبي القائم «يفتقر للعدالة والشفافية». وفي البحرين حيث لا يوجد ضرائب على دخل الأفراد والمؤسسات ما حولها إلى ملاذ ضريبي، هناك وعي بأن ذلك قد أثر على اهتمام الدولة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وفي الجزائر يتم تمويل جزء من الضمان الاجتماعي من الضرائب. وهو ما يتم في تونس حيث يقع دعم المواد الغذائية الأساسية من الضرائب على المنتجات البترولية والمشروبات الكحولية.

لقد اشتغلت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على العدالة الضريبية من خلال دراسة حالات ست دول، وقد انجزت مؤخراً دراسة مقارنة بين الأنظمة الضريبية في هذه الدول، وهي بصدد التوسع في العينات، إيماناً منها بأن النظام الضريبي السائد في العالم العربي يعمق الفوارق ولا يقرب بينها، ويضعف الدول بدلاً من أن يقويها، ويقلل من فرص التضامن وتجسيد المساواة في المواطنة بدلاً من أن ينميها.

### التمويل ثم التمويل

عكست التقارير الوطنية المأزق الذي تواجهه معظم صناديق الضمان الاجتماعي، التي وجدت نفسها مضطرة للجوء إلى حلول جزئية تحاول من خلالها ترقيع أوضاعها المالية، مثل الزيادة في سن التقاعد من ستين عاماً إلى اثنين وستين، أو الزيادة في نسب الانخراط، أو التخفيض من حجم ونوعية الخدمات. وهي إجراءات محدودة الأثر، قد تساعد على التخفيف من حدة الاختناق المالي الذي تواجهه هذه الصناديق، لكنها تبقى حلولاً ظرفية، من شأنها أن تؤخر الأزمة أو تقلل من حدتها، لكنها لا

تعالجها بشكل جذري. ويعود ذلك إلى أن أزمة الصناديق ليست سوى مؤشر واضح على أزمة المنظومة الاقتصادية برمتها، وبالتالي فإن أي إصلاح جدي لن يؤدي غرضه إلا إذا كان ضمن مراجعة شاملة وعميقة.

### النساء في مقدمة الضحايا

تعتبر النساء من بين الفئات الهشة المعرضة لتداعيات أي اختلال في أنظمة الحماية الاجتماعية. ففي العراق يعتبر أن 86,7 بالمئة من النساء هن خارج دورة العمل. وفي الأردن يوجد 25 بالمئة فقط من نسبة المشتركين في الضمان الاجتماعي من حجم السكان، وتعتبر النساء الأكثر عرضة للبقاء خارج نطاق التغطية. وورد في تقرير لبنان أن الأسر التي تديرها نساء تعتبر من الفئات الأكثر تضرراً وتشمل أكثر من 120 ألف شخص، إلى جانب ذوي الحاجات الخاصة الذين يتجاوزون 75 ألف فرد. وفي موريتانيا لا يزال الفقر يمثل التحدي الرئيسي لاندماح المرأة في الدورة الاقتصادية والاجتماعية. وفي السودان تقترب بطالة النساء من نحو ثلاثة أضعاف مما هي عليه في أوساط الذكور. أما في المغرب فإن 30 بالمئة من النساء فقط يستفدن من التأمين الصحي الإجباري مقابل 70 بالمئة للذكور.

هذه عينات دالة على ضرورة القيام بمراجعات عاجلة للسياسات الاجتماعية، للحيلولة دون استمرار هذا الخلل بين الجنسين.

### البدائل

تفاوتت البدائل الواردة في التقارير الوطنية من دولة إلى أخرى، لكن اتفقت في ما بينها على عدد من المقترحات الآتية:

أكد جميعها ضرورة تناول الحماية الاجتماعية من زاوية حقوقية، ترى فيها حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وليست عبئاً على الحكومات، ما يفرض تعزيزها وليس التقليل من حجمها ونوعها، أو التفكير في التخلص منها تدريجياً.

عدم تبرير أي نوع من أنواع التمييز بين السكان في الاستفادة من ثمرات الحماية الاجتماعية، وذلك بالاستناد إلى الاعتبارات الجندرية أو الدينية والمذهبية أو العرقية أو المناطقية أو غيرها.

اعتماد النزاهة والحوكمة في إدارة صناديق الضمان الاجتماعي للتخلص من البيروقراطية وسوء استثمار الموارد. والعمل على القضاء على الزبائنية السياسية أو الأيديولوجية والطائفية في هذا المجال الاستراتيجي.

ضرورة البحث عن إجراءات فعالة لإنقاذ صناديق الضمان الاجتماعي من الإفلاس، ولكن ليس بالدفع نحو القضاء على السند

الاجتماعي الذي تركز عليه الفئات الفقيرة والطبقة الوسطى.

وحماية السلم الأهلي.

تفعيل دور المجتمع والابتعاد عن أساليب إضعافه واستنزاف جهوده والسعي لإخضاعه والحد من حرите، وذلك باحترام استقلاليته وعدم التدخل في شؤونه، والدخول معه في شراكة بناءة. وتعتبر النقابات في هذا المجال طرفاً رئيسياً للتداول معها في كل ما يتعلق بالحماية الاجتماعية، بدلاً من العمل على تهميشها ومحاولة التحكم فيها والهيمنة عليها.

اعتماد مبدأ الحوار الاجتماعي كأداة فعالة لفض الخلافات السياسية وغيرها، وبناء التوافقات بين القوى الرئيسية في المجتمع،

تحسين أداء أسواق العمل على الصعيد المحلي، نظراً لتداعيات ذلك مباشرة على تنمية مداخيل الصناديق والنهوض بها.

التعجيل بالمصادقة على مختلف المواثيق الدولية، وخاصة الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

إصلاح أنظمة تمويل صناديق الضمان الاجتماعي، وذلك لحمايتها من الإفلاس والانهايار.